

ذاته على العالم وجوده **لانه قد يكون** العاثر حادث والقديم متقدم على الحادث
ولانه واجب الوجود والعالم ممكن الوجود وواجب الوجود متقدم على
 ممكن الوجود وقوله **لذاته** متعلق بواجب اشارة الي ان وجوب وجوده
 بالذات لا لعينه وثبتت انه تعالى متقدمة ذاته وجوده **اقدم** اسمه
ذكر لانه اسم المسمى في التقدير وان اختلفت جهته فيهما كما عرفت
 واما الثاني فلان الفعل هو الاصل في التعلق به ولو اذيادة المقدر يتقدم الاعم
 على المقدر يتقدم الفعل كما علمنا **وقال بعض** على سماعنا للاصلح الرازي
 وغيره في هذا الثاني ليس تقديره فعلا او ليس تقديره اسما بل **تقديره اسما اولى**
 من تقديره فعلا لما فيه من بقاء احد كفي الاستناد ومن فلة المقدر
 اذ هو يتقدمه اسما مفردا ويتقدمه فعلا جملة ودفعها ظاهر لما سئل
 فالاول والاول دون الثاني **وان نسبة** ذلك البعض **للصريحين والاول**
للوكوفين ليعرف مع انه يترجم ايضا بوجه اخر وهو ان الجملة
 عليه فعلية مضارعة وهي معنية للتجدد الاسمي ارجح خلافا لجملة
 على الثاني فانها اسمية وهي معنية للثبوت الاسمي ارجح الاول والنسب
 بالمقام كما لا يخفى في الكلام في القسمين **المقتضيين** للاقسام الاربعة
 التي اقتصر عليها اعني جعل المقدر من مادة الابتداء ووجوه او من مادة
 التاكيد ووجوه ايها الاول وقد اختلف فيه والراجح انه الثاني لان جملة
 من المادة الثانية اتمش بالمقام واقفي بتادية الواصلات **لانه حينئذ**
 على تلبس الفعل كذا بالمسئلة على وجه التبرك والاستحالة لا يقال
 بل الاول اولى لان المادة الاولى اعلم من الثانية وكانه اولى بان تجعل
 المقدر منها كما ذكر النجاشي في الطرف المستقر من مادة الكون ووجوه

من

من المواد العائمة لانا نقول ذاك اذا الوجود قريته الخصوص والالا
 جاز كما هنا ان يتقدم عاما التوجيه الاعراب وان يتقدم وهو الاول ومن
 المادة الطائفة للمادة القريبة كقيد على الفرس اي ركب ولا يخرج ذلك
 عن كونه طرفا مستقرا كما حفته السيد وقضت وجوب الحذف حينئذ
 وانتقال الصفة المحذوف اليه وقد صرح في المعنى بخلافه فيها **ان نسبة**
 قال في التتويجات المكتبة عندي ان المسئلة في اول القرآن متعلقة بالجملة
 فان الله تعالى لا يجيد الا باسمائه وعجز ذلك لا يكون ولا ينبغي ان يكلف
 في القرآن محذوف الا للضرورة ولا ضرورة هنا فان قال العار فليس
 الله الرخص الرخص المحذوف عن البا بما في الحمد من معنى الفعل كما ظنت لا ينبغي
 على الله تعالى الا باسمائه الحسني واما قولهم ان المصدر لا يعمل عمل الفعل
 الا اذا تقدمت واما اذ انما حرت فتضعف عن العمل فعند من غير عربي
 في التعليل لانه يتقدم من الخوي لانه ان يسلم انه غير عربي معتقد
 في الطرفين عنده وقد مر مرات في غير قوله قال بعضهم وما قاله بعينه
 من جهة اللطف والمعنى فان القصد ههنا ان نفس الجملة لا متعلقة كما لا
 يخفى **المسئلة الثالثة** في توحيد بحرهما بالكتابة مع انها حرف شرف والا
 في الحرف المفردة ان تحرك بالفتحة لا يضر لهما بالهوا في جملتها بوصفها
 على حرف واحد ناسبت بحرهما بالفتحة التي هي احدى الحركات وقد بينته
 بتوكه **ومرثا** اي وركبت بالكتابة على خلاف الاصل لعدم انفا كما عرفت
 الحرفية والحرف الذي هو الكسرة اصالة بخلاف غيرهما من حروف الجر المفردة
 غير الهمزة الداخلة على المظهر منه ما يتفكر على كسرة كالكاف والناو ما يتفكر
 عن الحرف كالألف وانما كان ذلك مقتضيا لغيرها بالكتابة قال السعد التنائلي

من

صل

اى تصحيح الاعراب
 ٨